المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 09-04-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 11986
المسلسل : 93

فكر قائد.. في منهج أمة

المليك .. وملامح المستقبل

رسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته الضافية امام مجلس الشورى مؤخرا ابرز المحاور الرئيسية لسياسة المملكة العامة داخليا وخارجيا بشكل يزيد من الثقة في مستقبل افضل، اذ عالج - في كلمته الموجزة الكثير من النقاط التي ركزت على محورين اساسيين:

الاول: داخلي يركز على اهمية التطور والاصلاح، مؤكدا - يحفظه الله - على اننا «لانستطيع ان نبقى جامدين والعالم يتغير ووضع اسس ذلك بالتأكيد على تعميق الحوار الوطني والقضاء على الفساد والروتين والارتقاء بالعمل الحكومي، والاستمرار في متابعة حالات الفقر ومعالجتها بشكل يضمن حياة كريمة لكل مواطن.

وجاء تجديد خادم الحرمين الشريفين لموقف المملكة من الارهاب دليلا واضحا على موقف الامة كلها من هذا المرض الخبيث، اذ شدد على تواصل الحملة على عناصر الفئة الضالة واصحاب الفكر التكفيري، مستلهما - يحفظه الله - اجماع الوطن والشعب على ان لا مكان في بلاد الحرمين لاي ارهاب او اي فكر تكفيري» وهو الاجماع الذي اخذته الامة - قيادة وشعبا - على عاتقها منذ اليوم الاول، وحتى استكمال استئصال هذا المرض الخبيث. والثاني: خارجي ويتمثل في الاستمرار في الدعم السعودي للقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية، والاستمرار كذلك في الالتزام بسياسة نفطية متوازنة تجنب العالم هزات الاسعار وعدم استقرار السوق.. اضافة إلى الانفتاح على العالم والتواصل معه.

ولان كلمات المليك بما تحمله من معان ودلالات، حظيت باجماع شعبي على انها تمثل منهج قائد لفكر أمة فان (اليوم) تفتح ملف قراءة وطنية في هذه الافكار وما تعنيه لنا ولابنائنا.. من خلال هذه المحاور:

فيصل الفريان - الدمام

محاربة الفساد وتحسين الأداء الحكومي «4»

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 09-04-2006 العـــدد : 11986
الصفحـات : 12 المسلسل : 93

التركيبة الاجتماعية

في البداية يقول د. عبدالله القشمر إن ضعف الأداء الاداري ليس امرا نختص به وحدنا لكنه يستشري في الكثير من دول العالم ان لم يكن جلها.. ولكن بدرجات متفاوتة وازدياد هذا الأمر في الملكة يعود إلى جوانب عديدة منها التركيبة الاجتماعية وروح المجتمع الشرقي، كذلك عدم النظر الى اللوائح وتجديدها بما يواكب العصر وروح الاتكالية والروتين وانعدام الرقابة في بعض القطاعات.. والدولة حفظها الله تعمل جاهدة للقضاء على هذه الظواهر بما يكفل تيسير الحياة على المواطن الذي يرتبط ارتباطا يوميا بهذه القطاعات بدءا من شهادة الميلاد حتى شهادة الوفاة.

ويرى د. عبدالله ان علاقتنا اليومية بتلك القطاعات تبرز العناصر السلبية وتجسدها. فمن منا لم يعان ولم يتعرض لمواقف مؤلمة وفقد الكثير من الوقت من أجل قضاء حاجة له عبر جهاز أو قطاع حكومي؟ ومن وجهة نظره يقول: نحن لا نمتلك وصفة سحرية يمكنها أن تقضي على السلبية في الأداء ولكننا نحتاج الى اصلاح تدريجي يبدأ من تغيير اللوائح السائدة واختيار الموظف المناسب وتشديد الرقابة على الموظفين وتفعيل دور الحكومة الالكترونية حتى يمكن للمواطن أن يوفر الوقت والجهد ويوظفهما في الانتاج. وان احصائية يمكن لها أن تكون محايدة أرى أنها سترصد ضياع نصف وقت المواطن أمام الأجهزة الحكومية والادارية لقضاء أموره الحياتية. فكل شيء يمس حياة المواطن يرتبط بالدولة وأجهزتها ويمكن في هذا الجانب العمل على تجنب المركزية وتوزيع الادارات والمصالح واعطاء بعض الصلاحيات الخاصة ببعض الأمور إلى أجهزة لها صلة مباشرة بالمواطن منها العمدة أو غيره وفي النهاية يؤكد ان جهودا تبذل من أجل القضاء على الفساد فآمل أن نلمسها في القريب العاجل.

توارثنا الإدارة

وفي اطار ظاهرة ضعف أداء القطاعات الحكومية يقول د. محمد الألمعي: في الحقيقة لقد توارثنا هذا الأداء من بعض الأنظمة الادارية العربية وغيرها ومازلنا نعمل في اطارها، وان كانت هناك محاولات للتجديد والتخلص من الروتين الذي يؤدي الى ضعف الأداء بوسائل عديدة منها تجديد الأنظمة وتطويرها وتحديث الجهاز الاداري وميكنته فنحن الآن أصبحنا في عصر المعلومات.

ويؤكد د. محمد على ان هناك وسائل عديدة يمكن لها أن تؤثر وتطور أداء الجهاز الاداري والقطاعات منها كما أشرنا مراجعة اللوائح والأنظمة واختيار الأكفأ في المناصب ومنحهم صلاحية التغيير والأصلاح بما يكفل تطور الأداء والقضاء على الروتين.

وحول تكدس بعض القطاعات

المصـــدر : اليوم
التـــاريخ : 09-04-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 11986
المسلسل : 93

هدى الحمدي: لا نستطيع أن ندعي مثالية القطاعات الحكومية

الألمعي: يجب اختيار الأكفاء حسب المهمة

بالموظفين دون عمل أو أماكن للجلوس يقول د. محمد: ان هذه الظاهرة ليست واسعة الانتشار لكنها محصورة في قطاعات بعينها وان كنا نلمح لقطاعات أخرى تفتقر إلى العناصر البشرية.

ويمكن القول ان الكفاءة الوظيفية أو بمعنى أدق الموظف الكفء يمكن له أن يؤدي أداء أكثر من موظف ممن لا يملكون القدرات والكفاءة. ويؤكد الألمعي ان انتشار الفساد في بعض القطاعات يتطلب حلولا عملية لمواجهته منها وضع معايير لاختيار الموظفين بعيدا عن الواسطة والمحسوبية وغيرها.. العمل على تفعيل حركة انتقال بين المناصب العليا أقصد في الأماكن ويمكن أيضا التخفيف من قبضة الدولة على بعض المصالح العامة كما حدث في البريد مثلا. وفي النهاية يشير د. الألمعي إلى ان الدولة تدرك تماما مواطن الضعف في الأداء وكذلك طرق محاربة الفساد وهذا ما لمسناه في حديث المسؤولين.

ويرى الأستاذ في علم الاجتماع خالد الهاجري ان هناك روابط عديدة تؤدي الى ضعف الأداء الحكومي وانتشار الفساد في بعض القطاعات ويرجع ذلك الى ضعف الرقابة وعدم المتابعة وتفشي الواسطة ، والتقدير غير السليم للأمور وغيرها.

ويؤكد الهاجري ان الأمور لم تصل كما يتخيل البعض الى درجة من السوء ولكنها في الواقع تحتاج الى تحديث ومراجعة للقوانين واللوائح والنظم وتطبيق مبدأي الثواب والعقاب حتى يمكن فرز العناصر الجيدة عن غيرها.

ويبين الهاجري ان بعض القطاعات التي تتصل اتصالا مباشرا ويوميا بحياة الناس هي التي تتطلب الوقوف عندها ومحاولة أصلاحها بما يؤدي الى سرعة الانجاز وتوفير الوقت والزمن من أجل أن يلتفت المواطن الى حياته وأسرته. ويشير إلى أن العديد من القطاعات قامت بالفعل بتحديث واصلاح أجهزتها وادخال الوسائل الحديثة في التعامل مع أبناء الوطن وان كنا نطمح في المزيد من هذا الاصلاح و التطور. ويأمل الهاجري أن تبارى أجهزتنا الادارية والحكومية أجهزة الدول المتقدمة وتعمل على اكتساب الخبرات بعيدا عن البيروقراطية والروتين لأن الحياة العصرية تتطلب السرعة والانجاز وعلينا أن نجاري العصر في ذلك.

التطوير والمراقبة

وتقول نورة الفايز الاستاذ في كلية المجتمع إن الجهاز الاداري والحكومي في الدولة يمثل عصب الحياة اليومية فهو يمس قطاع المواطنين مسا مباشرا وفي نفس الوقت يعبر عن التطور والتقدم والشفافية والجهاز الاداري والحكومي في المملكة ورغم الجهود المبذولة من الحكومة لتطويره ومراقبة ادائه إلا انه مازال بالفعل يحتاج إلى اصلاح واسع يتمثل في مراجعة اللوائح التي مازالت سائدة منذ عقود ولاتواكب الحياة العصرية بما فيها الحكومة الالكترونية وأيضا تعد قضية اختيار الموظف المناسب في المكان المناسب في حاجة الى تفعيل ولعل سيادة الروتين الذي اصبح ظاهرة واضحة وسائدة ومحل تندر وفكاهة تشكل عقبة كبرى في اداء هذا الجهاز.

وتضيف الفايز: إن محاربة الفساد في القطاعات الادارية والحكومية أمر يشغل الدولة ويشغل المسؤولين وهناك مطالبة مستمرة بالقضاء على هذا الفساد بكل صوره. ولعل تطرق المسؤولين وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين حفظه الله إلى هذه الظاهرة يؤكد مدى

خالد الهاجري: ضعف الرقابة والواسطة أضعفا الأداء الحكومي | الفايز: الفساد أمر يشغل الدولة والمواطنين

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 09-04-2006 العـــدد : 11986
الصفحـات : 12 المسلسل : 93

خطورتها ويوجه بضرورة العمل على اصلاح هذا الجهاز بما يكفل تطوره ومواكبته لتطور الدولة في الكثير من المجالات. إن مراقبة دائمة ودورات منظمة وتدريب فاعل، ولوائح متجددة وضمير مستنير ووعي بالمواطنة ودورها، وغيرها كل ذلك كفيل باصلاح الجهاز الاداري رغم سلبياته العديدة.

وتؤكد نورة الفايز اننا بحاجة الى ما يمكن ان نقول عنه اصلاح اداري شامل يطال الجهاز الاداري والقطاعات الحكومية لنعايش العصر ونقضي على هذه السلبيات التي تعيق تقدمنا.

والدولة وفقها الله تدرك ذلك جيدا وربما كانت هناك دراسات من اجل ذلك.

المثالية الإدارية

واوضحت الطبيبة النفسية هدى المحمدي ان معيار تقدم أي امة اضافة إلى ما تملكه من تراث وحضارة هو الاداء المتميز لجهازها الإداري المتمثل في قطاعات عديدة فاذا اصاب هذا الجهاز خلل ما طال ذلك كل أجهزة الدولة واثر على المواطنين الذين هم العنصر الرئيسي في كيان الدولة. وتضيف د. هدى قائلة: إننا لانستطيع ان ندعي هنا ان القطاعات الحكومية والاجهزة الادارية تقوم بدورها الأمثل في خدمة المواطنين وان كان هناك من يحاول ذلك وهذا الأمر يتطلب بالتأكيد عدة جوانب منها مراجعة اللوائح والنظم التي تعمل بها هذه الجهات والعمل على تحديثها دوريا. كذلك الشفافية في الاداء لتحول بين الواسطة والرشاوى وغيرها. وأيضا المراقبة المستمرة لأداء هذه الاجهزة وافراز العناصر السالبة عن العناصر الايجابية ولعل أبرز العوائق في الاجهزة الادارية والحكومية يتمثل في الروتين الذي يفتقد روح التعاون والانسانية والبطء فلا حساب للوقت ولا الزمن الذي يعد عنصرا هاما في الحياة الحديثة المتسارعة. وحول أكتظاظ بعض القطاعات الحكومية بالموظفين الزائدين عن الحاجة تقول د. هدى: تلك ظاهرة ربما نشهدها في بعض القطاعات وليس جميعها وهي ظاهرة معوقة احيانا لاعتماد الموظفين بعضهم على بعض مما يعطل سير العمل وكذلك استنزاف موارد الدولة في صرف رواتب دون انتاج فعلي

ملحوظ وأضيف هنا ان هناك جهات حكومية اخرى تعاني من قلة الموظفين رغم افتقارها الى ذلك وللحالتين الفقر والاكتظاظ نتائج سلبية وترى د. هدى مراجعة مستمرة لهذه الأمور مع رقابة دائمة وثواب وعقاب وقبل كل ذلك تحكيم الضمير يمكن القضاء على الفساد والمتمثل اساسا في المحسوبية والواسطة ورغم انهما من العناصر السائدة في الكثير من المجتمعات إلا انهما زائدين الى حد ما عندنا لطبيعة مجتمعنا وتركيبته الاجتماعية. وفي النهاية تؤكد ان هناك حلولا عديدة أشرنا إلى بعضها وحلولا اخرى ربما تكمن في الرقابة والدورات واعمال مبدأ الثواب والعقاب ومراجعة اللوائح وتفعيل دور الحكومة الالكترونية وربما خصخصة بعض القطاعات.